مجلة الإحياء، المجلد 25، العدد: 36، جانفي 2025، ص - ص: 331-340
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

القانون العضوي 18- 15 المتضمن قانون المالية: من أجل اقتصاد سيادي متجسد على أرض الواقع

Organic Law 18-15 on the Finance Law: For a Sovereign Economy Materialized on the Ground

د/ سهيلة درويش
Souhila DEROUICHE
كلية الحقوق - سعيد حمدين- جامعة الجزائر1
Derouichesouhila9@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/05/11 تاريخ القبول: 2024/11/27

الملخص:
تواجه الجزائر اليوم تحديات ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع الاقتصاد المتأثر بالعديد من العوامل أبرزها أزمات صحية، تغيرات مناخية وتحولات جيوسياسية ألقت بضلالها على العديد من الدول والتي عملت جاهدة على إيجاد الحلول والبدائل لحماية اقتصادها.

فقد برزت بوضوح جهود الدولة الجزائرية الرامية للدفع بالاقتصاد الوطني لكسب الرهانات المستقبلية من خلال القانون العضوي 18-15 المتضمن قانون المالية وما حمله من مستجدات للخروج من التسيير الكلاسيكي إلى التسيير الشفاف، حيث يكرس هذا القانون بداية من 2023 كيف تستعمل الأموال العمومية وكيف ينفقها بطريقة مبسطة من حيث المفهوم والمحتوى وبكل شفافية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد؛ الشفافية؛ ميزانية مواطن؛ الإيرادات والواردات؛ المشاريع.

Abstract:

Algeria today faces challenges closely related to the economic sector, which is affected by many factors, most notably health crises, climate changes and geopolitical shifts that have misled many countries and have worked hard to find solutions and alternatives to protect their economies.

The efforts of the Algerian state to push the national economy to win future bets have been clearly highlighted through Organic Law 18-15 containing the Finance Law and the developments it brought to a way out of classical management to transparent management, where this law enshrines from 2023 how public funds are used and how to spend them in a simplified way in terms of concept and content and in all transparency.

Key words: economy; transparency; citizen's budget; revenues and imports; projects.

مقدّمة:

تمر الجزائر اليوم بمرحلة حاسمة في تاريخها بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجهها والرهانات الاقتصادية، لا سيما في ظل الأزمة التي عصفت العالم بفعل تأثير جائحة (covid-19) علاوة على التغيرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم اليوم والآثار السلبية لتغير المناخ، لم تدخر الجزائر الجهد للتخفيف من أثار هذه العوامل خاصة على المستوى الاقتصادي[1].

وكأول خطوه توجهت نحوها الجزائر وهي إصدار القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 يتعلق بقوانين المالية[2] المعدل والمتمم للقانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية[3].

يعد القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، الإطار القانوني الجديد الذي كرس جملة من الإصلاحات الميزانية والمحاسبة التي تبنتها السلطات العمومية في الجزائر بعدما أثبت القانون رقم 84-17 محدوديته في مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي والوطني.

أدرج القانون الجديد مبدأ التسيير بالأهداف وكذا التأطير الميزانياتي المتعدد السنوات لترشيد النفقات العمومية، إلى جانب تكريس مبدأ محاسبة الذمة التي يسمح بإعطاء نظرة متكاملة عن كل ممتلكات الدولة ومواردها والتزاماتها[4].

سعى المشرع من خلال تبني القانون العضوي إلى 18 -15 إلى إحداث تحول جذري في الأساس الذي تبنى عليه قوانين المالية وذلك من خلال تحقيق غايتين رئيستين هما:

- إصلاح إطار التسيير العمومي وتوجيهه نحو النتائج كأساس لتحديد الإيرادات والنفقات بهدف تقوية فعالية وأداء السياسات العامة، وتحسين جودة المرافق العامة المعنية بتقديم الخدمات للمواطنين، وهو يعد بمثابة نظام العصرنة الميزانياتي والذي يحمل في فلسفته إعادة النظر في نمط تسيير الأموال العمومية بشكل يتم فيه المرور من منطق ميزانية الوسائل إلى ميزانية النتيجة كما تم توضيحه.

- تعزيز شفافية المعلومات الميزانياتية، والذي يعد عاملا حاسما في تسيير المالية العمومية والمساءلة عنها وهو ما يعكسه اهتمام المؤسسات المالية الدولية بهذا الجانب ، وترتبط شفافية المالية العمومية والميزانية خصوصا بحجم المعلومات والإحصائيات المتعلقة بمختلف أنواع الإنفاق العمومي والإيرادات وتوفرها في الوقت المناسب وإتاحتها للجميع[5]، حتى اعتبر المدير العام للميزانية لدى وزارة المالية أن هذا القانون الذي سيدخل حيز التنفيذ في 2023 يكرس ما يسمى بميزانية المواطن التي تهدف إلى تبسيط مفاهيم ومقروئية قوانين المالية حتى يتسنى للمواطن البسيط معرفة كيفية إنفاق الأموال العمومية[6].

كما أن القانون العضوي 18-15 من شانه إعطاء نظرة جديدة وأكثر فعالية لتسيير مختلف البرامج لتحسب الحوكمة والخروج من التسيير الكلاسيكي وذلك بهدف تحقيق التنمية المحلية المستدامة[7].

القانون العضوي 18-15 يحمل في فلسفته إعادة النظر في نمط تسيير الأموال العمومية بشكل يتم فيه المرور من منطق ميزانية الوسائل إلى ميزانية النتيجة، حيث أحدث هذا الأخير إصلاحا من خلال اعتماد محفظة برامج مخصصة لكل دائرة وزارية تجسد السياسة العمومية في مختلق القطاعات مع تحديد مؤشرات نجاعة لقياس إثر تنفيذ هذه البرامج وجودة الخدمة العمومية وكلفته[8].

إن الهدف من ذلك هو السماح بتسجيل البرامج في إطار التسلسل متعدد السنوات، والذي يحدد قيمة المصاريف المخطط لها والموارد المالية التي سوف تغطي هذه المصاريف، وهو ما يسمح بمنح غلاف مالي موجه مباشرة للبرامج وكذا تحديد أبواب النفقات المتوقعة[9].

بالرجوع لنص المادة 37 من القانون العضوي 18-15[10] والتي سمحت للدولة بالتمويل الكلي والجزئي لعمليات الاستثمار العمومي إلى سبيل التعاقد أو الشراكة مع شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص. وفي غمرة هذا الإصلاح هيكلة العديد من المشاريع سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي؛ منها ما تم الانتهاء من إنجازه ومنها ما هي في طور الإنجاز، لكن بوتيرة متسارعة لم يسبق لها مثيل.

فمن خلال هذه المعطيات نطرح التساؤل: ما الانعكاس المباشر للقانون العضوي 18-15 المتضمن قانون المالية على مختلف القطاعات على أرض الواقع؟

المنهج المستخدم: وقد استأنست بالمنهج الإحصائي من خلال التدليل ببعض الأرقام الإحصائية ذات الصلة بموضوع دراستنا، وكذا المنهج التحليلي من خلال ربط العلاقة بين القانون العضوي 18- 15 المتضمن قانون المالية وما رتبه على أرض الواقع.

الطريقة المتبعة للدراسة: قسمت البحث إلى مبحثين؛ تناولت في المبحث الأول الانعكاس المباشر للقانون العضوي 18-15 المتضمن قانون المالية على مختلف المشاريع الاقتصادية على المستوى الداخلي، ثم سأعالج في المبحث الثاني مختلف اتفاقيات التعاون في المجال الاقتصادي مع دول أخرى من أجل إنعاش الاقتصاد الداخلي.

المبحث الأول: جهود الدولة للإنعاش الاقتصاد الداخلي

من ثمار القانون العضوي 18-15 المتضمن القانون المالية هو مضاعفة الدولة لجهودها من أجل إنعاش الاقتصاد الداخلي، وذلك من خلال جملة من الإصلاحات والمشاريع المنجزة في مختلف القطاعات والتي تجسدت على أرض الواقع، ومنها ماهي في طور الإنجاز.

المطلب الأول: تنويع الاقتصاد وتحريره من التبعية للمحروقات

بهدف التخلص من التبعية للمحروقات، اعتمدت الحكومة على مقاربة تكاملية مع مختلف الفاعلين والشركاء الاقتصاديين تهدف إلى التوجه نحو اقتصاد متنوع وغني بالموارد وإزالة العراقيل البيروقراطية ومحاربة الفساد والعمل على تثمين الموارد والكفاءات البشرية باعتبارها أمرا ضروريا لدعم الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: تحيين قانون الاستثمار

اتخذت الحكومة إجراءات واعدة متعلقة بالاستثمار من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني تتمحور هذه الأخيرة في وضع قانون جديد للاستثمار رقم 22-18 المؤرخ في 28 جويلية 2022 المتعلق بقانون الاستثمار[11]، حيث يعد هذا القانون بمثابة إصلاح الإطار القانوني للاستثمار لجعله أكثر جاذبية وتحريره من كل العراقيل التي طالما عملت على كبح الاستثمار وعرقلة تنمية الاقتصاد الوطني.

ترمي أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار بهدف:

- تطوير قطاعات النشاط ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية.
- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة.
- تثمين الموارد الطبيعية والموارد الأولية المحلية.
- إعطاء الأفضلية للتحول التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة.
- تعميم الاستعمال التكنولوجيا الحديثة.
- تفعيل استهداف مناصب شغل دائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية وتدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير[12].

الفرع الثاني: استهداف تحقيق مكسب النمو الاقتصادي

سنة 2021 سنة نمو اقتصادي بامتياز بهدف إرساء رؤية استراتيجية متبصرة للقطاع الصناعي وإلى حشد جميع الفاعلين حول أهداف الإنعاش الاقتصادي:

- عديد القطاعات الاقتصادية تسجل نموا ملحوظا بلغ 4.30 بالمئة من الإنتاج الداخلي الخام في 2022 بدلا من 3.98 بالمئة في 2021م.
- وأن الخيارات التي تبنتها الحكومة للنهوض بالقطاع الصناعي تسمح لهذا القطاع بتسجيل زيادة في الإنتاج بنحو 7.10 بالمئة في سنة 2022م .وحسب التقرير ذاته وفيما يخص القطاع الزراعي والذي تأثر بشكل كبير بالظروف المناخية، قد يبلغ نموه حوالي 5 بالمئة خلال السنوات 2022- 2025 مقابل 3.45 في عام 2021م.
- ولابد من الإشارة إلى ارتفاع نسبة الصادرات، والتي بلغت قيمتها خلال هذه الفترة 25.922 مليارا أي بزيادة تقدر بـ 48.3 بالمئة مقاربة بالسداسي الأول لسنة 2021م. أي حوالي 17.48 مليار دولار، أما الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 3.507 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 3021 أي 50 بالمئة من الهدف المسطر له سنة 2022م.
- ولا بد أن نشير في هذا السياق أن صندوق النقد الدولي عدل في توقعاته بخصوص نمو الاقتصاد الجزائري بزيادة تصل إلى 2.4 بالمائة لعام 2022، بدلا من 1.9 بالمقدرة سابقا. ولقد حدد الاقتصاد الوطني نموا بنسبة 4 بالمائة في سنة 2021 حسب صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني: القطاعات الرئيسية المنتجة للثروة

تسعى الجزائر إلى تنويع الموارد المالية من أجل تغطية النفقات المتصاعدة سنويا لتحقيق أهداف السياسة المالية للحكومة، ولعل التراجع الكبير في الجباية النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الموارد العامة في الجزائر دفع إلى التفكير جديا في سبل وآليات تمويلية جديدة (لا تتأثر كثيرا بالجباية النفطية).

ومن هذا المنطلق يتضح جليا الأهمية الكبيرة للتنويع الاقتصادي، من خلال مراجعة صيغ تمويل الميزانية العامة للدولة ومحاولة إيجاد صيغ السبل الكفيلة لعدم تأثر الموازنة العامة للدولة.

وتطبيقا للقانون العضوي 18-15 المتضمن قانون المالية والذي جاء بجملة من التوجيهات الجديدة لمصادر تمويل في الجزائر.

وذلك من خلال مضاعفة الدولة لجهودها من أجل إنعاش الاقتصاد الداخلي عن طريق توزيع وتنويع الثروة على مختلف القطاعات بهدف التخلص من التبعية للمحروقات ووضع خطة وطنية تدفع عجلة التنمية ورفع تحدي النمو الاقتصادي في القطاعات المولدة للثروة وفرص العمل[13].

الفرع الأول: الصناعة

وهي من القطاعات الموضوعة في صميم مخطط النمو وإنعاش الاقتصاد الوطني، إذ يسير المختصون إلى أن بناء صناعة حقيقية يتطلب تكيفيها مع الواقع الاقتصادي من خلال تشجيع الصناعات الناشئة والمتوسطة والصناعات التحويلية، باستغلال الموارد المتاحة والمتنوعة من أجل تلبية احتياجات البلاد وتحقيق القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

لهذا من الضروري النهوض بالصناعة الوطنية، بهدف إرساء رؤية استراتيجية للقطاع الصناعي وحشد الفاعلين لتحقيق أهداف الإنعاش الاقتصادي، وكذا ضرورة رفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي

الخام إلى نسبة تتراوح بين 10 و15 بالمئة لتحقيق إقلاع فعلي في القطاع ورفع جميع العراقيل البيروقراطية والإدارية أمام المشاريع المتوقفة والمجمدة ولهذا لابد من:

- دعم المؤسسات وترقية الإنتاج الوطني والصادرات.
- تحسين بيئة الاستثمار وتوفير العقار.
- حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية وتعزيز دور الدولة، وإدماج سبل تنويع وتطوير التنافسية[14].

الفرع الثاني: قطاع الطاقة والمناجم

إن إعادة بعث قطاع المناجم وتثمين الثروة المعدنية ببلادنا يشكلان إحدى أولويات الدولة، لدورهما في تطوير صناعات الحديد والزنك والفوسفات، مما يساهم في الواردات من المواد و المنتجات المنجمية، إضافة إلى خلق فرص عمل وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

إن لقطاع الطاقة والمناجم دورا في قلب عملية الإنعاش الاقتصادي الوطني وتنوعه، وهذا بالنظر لأنشطته ذات القيمة المضافة العالية وإمكانياته الكبيرة في خلق مناصب عمل، لهذا لا بد من بعث ديناميكية جديدة في هذا القطاع للمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة مداخيل البلاد من العملة الصعبة.

ولهذا فإن قانون الطاقة الجديد من شأنه أن يدفع بهذا القطاع للتنمية من خلال تسهيل الإجراءات المتعلقة بتراخيص التنقيب عن الموارد المعدنية وسبل استغلالها.

وفيما يتعلق بقطاع الطاقات المتجددة تعمل الجزائر في السنوات المقبلة على الانخراط كفاعل أساسي في المشاريع العالمية والإقليمية للهيدروجين الأخضر في إطار الديناميكية العالمية المرتبطة بالانتقال الطاقوي والبيئي.

الفرع الثالث: الفلاحة

تولي الجزائر اهتماما خاصا بقطاع الفلاحة باعتباره مستقبل الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات من منطلق أن الاستثمار في هذا القطاع يعد بمثابة السبيل لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، الذي يرتبط بالسيادة الوطنية في ظل السياق العالمي الجديد.

لهذا لا بد من مراجعة هيكلة القطاع الفلاحي بغرض تحسين أدائه في السنوات القادمة، ولا بد أن نشير إلى أن قطاع الفلاحة قد نجح في رفع التحدي المتمثل في الأمن والسيادة الغذائية في مواجهة أزمة كورونا، حيث تمكن القطاع في سنة 2020 من تعزيز قدراته والتكيف مع الأزمة الاقتصادية بشكل لافت وقد قدرت المصالح المختصة تجاوز قيمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للبلاد 25 مليار دولار، في حين تأثرت العديد من البلدان نتيجة هذه الأزمة الاقتصادية بما في ذلك الدول الكبرى، ومن التجارب الفلاحية الناجحة في الصحراء الجزائرية على غرار تجربة وادي سوف، فنظرا لدعم الدولة أصبحت الصحراء تنتج ملايين الأطنان من البطاطا حتى أصبحت تصدر الفائض لدول الخليج وإسبانيا وروسيا وتم توسيع المجال ليشمل زراعة الحبوب.

الفرع الرابع: قطاع السياحة

لا يمكن للجزائر الاستغناء عن قطاع السياحة بمزاياه العديدة، فهو بمثابة أداة لخلق الثروة وفرص العمل وحافز قوي لبعث التنمية والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، فقد يكون لثمين المقومات الهامة التي تزخر بها بلادنا في هذا المجال، موردا لنشاط سياحي واسع ومزدهر، فجمال وتنوع المناظر

الطبيعية في الجزائر التي تمتد إلى التل الأطلسي، الهضاب العليا والصحراء، بالإضافة إلى المنابع المعدنية وخصوصياتها توفر مؤهلات سياحية متنوعة يمكن استغلالها.

رغم النقائص التي تعاني منها الجزائر إلا أن أصحاب الاختصاص يعملون جاهدين على إيجاد حلول من أجل بعث هذا القطاع الاستراتيجي، وذلك من خلال بعث مناخ الاستثمار في بلادنا، من أجل ضمان جاذبية أكثر في البنية التحتية لتكييفها مع المعايير الدولية ومتطلبات الزبائن.

ولهذا الغرض تتضافر الجهود من أجل تجسيد خمس عمليات تتمثل في إعادة تهيئة وتوفير العقار السياحي وتنمية السياحة العمومية وتنفيذ مخطط "وجهة الجزائر" من خلال دعم عمل الوكالات السياحية وتسهيل إجراءات التأشيرات لصالح السياح الأجانب وإعادة بعث مخطط الجودة وتحسين أداء جهاز التكوين عن طريق جميع المهنيين في قطاع السياحة من خلال الانتهاج الإرادي للجودة، الحرص على تلبية حاجات الزبائن وإرضائهم، كما تتوخى الاستراتيجية الجديدة تحسين الترسانة القانونية للقطاع وتجميع النصوص التشريعية والتنظيمية في إطار قانون توجيهي للسياحة.

الفرع الخامس: البحث العلمي

يعد الاستثمار في مجال البحث في كل القطاعات مشروعا مربحا للغاية بالنسبة لكل بلد، وفي ظل (جائحة كورونا) تبين مدى أهمية البحث العلمي في مختلف المجالات، ومن الأمثلة البارزة في هذا الخصوص إثر تطوير لقاحات كورونا الذي لم يقتصر على إنقاذ ملايين الأرواح ، بل امتد ليشمل التعجيل في إعادة فتح المجال أمام الأنشطة الاقتصادية لعدد من الدول شهدت ركودا اقتصاديا كبيرا بما فيها الدول المتقدمة، فكورونا كانت لها تداعياتها الإيجابية في إعادة المأسسة والنمذجة من جديد، ومراجعة السياسات الاقتصادية العامة للدول، لكن اليوم نحن أمام تحديات جديدة تفرض على دولة مثل الجزائر البحث عن بدائل لتعزيز الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، ثم إن جائحة كورونا دفعت الدول مثل الجزائر للتوجه نحو استكمال مشروع الرقمنة والجزائر الإلكترونية في جميع القطاعات دون استثناء، بما فيها ميدان البحث العلمي، والمنصات الرقمية التي تم استكمالها وعددها (50منصة) خاصة منها التي ستساهم في إنشاء شراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمتعاملين الاقتصاديين، الأمر الذي سيسمح بتشجيع الأفكار البحثية العلمية الواعدة والتي تمثل خطوة حقيقية نحو صناعة مشاريع مؤسسات ناشئة واعدة تعطي دفعا جديدا ومتجددا للاقتصاد الوطني.

الفرع السادس: التحول الرقمي

حسب أراء المختصين، بات الاعتماد على الاقتصاد الرقمي في الجزائر ضرورة ملحة في القرن الواحد والعشرين، نظرا لأهمية التطور التكنولوجي في مجال الرقمنة ومساهمته في تحقيق النقلة نوعية لاقتصاد بلادنا، ويمكنه من الارتقاء إلى مستوى التطورات الحاصلة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال ويسمح له أيضا بخلق أنشطة اقتصادية أخرى. إن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ترتكز أساسا حول تعميم استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في قطاع الخدمات والتجارة كونها يشكلان محورين أساسيين لرقمنة الاقتصاد الوطني[15].

المبحث الثاني: بعث ديناميكية جديدة للتعاون الدولي

إن التنويع الاقتصادي لا بد أن لا يقتصر على التنويع على المستوى الداخلي من أجل تحقيق الانتعاش بل لا بد من الانفتاح الدولي وذلك من خلال مختلف علاقات الشراكة وفي مختلف المجالات من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واسعة النطاق تخدم المواطن بالدرجة الأولى واقتصاد الدولة بالدرجة الثانية.

المطلب الأول: تعزيز التعاون الطاقوي بين الجزائر وإيطاليا

بموجب الشراكة الطاقوية" بين الجزائر وإيطاليا؛ تقرر التعاون بين شركتي (ايني) و (سونطراك) للتنقيب؛ على أن يتم توجيه كل زيادة في الإنتاج إلى إيطاليا وفق الطلب ولتكون هي الموزع عبر أوروبا.

إن هذا التعاون الطاقوي بين إيطاليا والجزائر باعتبارها شريكا استراتيجيا أبرز أهمية التعاون الكبير بين الدول في مختلف القطاعات وليست فقط في القطاع الطاقوي[16].

كما تعمل الجزائر في إطار هذا التعاون ومن أجل إنعاش الاقتصاد الوطني على توسيع مجال هذا التعاون وذلك من خلال إنجاز كابل بحري يربط البلدين، يتم من خلاله تموين جزء من أوروبا بالطاقة الكهربائية، إضافة إلى الشروع في الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وذلك من خلال إنتاج اللوحات الشمسية في سيدي بلعباس، بالإضافة إلى منتجات أخرى بين شركات جزائرية وأخرى أجنبية[17].

وكذا الآفاق المفتوحة للمؤسسات الناشئة الجزائرية للاستفادة من التجربة الإيطالية، خاصة في مجال الصناعة وفي مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر وتصديره نحو إيطاليا، بالإضافة إلى التعاون في مجال الصناعات البحرية وذلك من خلال التعاون في مجال بناء السفن سواء المدنية أو العسكرية[18].

المطلب الثاني: مستقبل الجزائر في إفريقيا

أطلقت الجزائر العديد من المشاريع مع دول من القارة الإفريقية والتي ستكون لها بعدا قاريا برأي الخبراء[19]؛ ومن بين اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية مع الدول الإفريقية، المشروع الضخم "خط أنبوب الغاز العابر للصحراء" الذي سيعبر ثلاث دول؛ ويمتد من نيجيريا مرورا بالنيجر والجزائر والذي يبلغ طوله 4.128 كلم، منها 2.310 كلم يتواجد على التراب الجزائري والذي سيربط الحقول الغازية بنجيريا إلى الحدود الجزائرية، وسيسمح بتسويق الإنتاج الغازي النيجري، لا سيما في الأسواق الأوربية.

يعتبر القطاع اللوجيستيكي قطاعا استراتيجيا لاقتصاد البلاد، وفي إطار علاقات التعاون وتعزيز التبادل التجاري بين الجزائر والسنيغال التي تندرج ضمن السياسة الاقتصادية الموجهة نحو السوق الإفريقية، تم في 11 جويلية 2022، افتتاح أول خط تجاري بحري يربط الجزائر بالعاصمة السنغالية داكار (الجزائر – داكار) والذي سيشكل فرصة لولوج السلع الجزائرية للأسواق الإفريقية خاصة غرب إفريقيا.

ويأتي الطريق العابر للصحراء باعتباره مشروعا إفريقيا عملاقا، ليعزز الإنجازات الإفريقية في مجال تطوير البنى التحتية للطرقات لتكون في مستوى التحديات الإفريقية، إذ يعتبر هذا الطريق رواقا اقتصاديا يبلغ طوله أكثر من 10 ألاف كلم يربط بين 6 دول إفريقية هي (الجزائر وتونس ومالي والنيجر وتشاد ونيجيريا) والذي يشكل حلقة لتحقيق التكامل الاقتصادي في هذه الدول.

وبفضل برنامجها المتنوع والمخصص لإنجاز البنى التحتية للطرقات تساهم الجزائر في إنجاز هذا الصرح، الذي سيسمح – الطريق العابر للصحراء – بربط الدول التي يعبر منها بمنطقة التجارة الإفريقية zelcaf ، وهو يمثل العمود الفقري لتسريع التبادلات التجارية في القارة الإفريقية[20].

ومن بين مشاريع الشراكة رابح – رابح والتي هي قيد الإنجاز مشروع ما يطلق عليه "العمود الفقري للألياف البصرية العابرة للصحراء" والذي يعد مشروعا ضخما أطلق في إطار الشراكة الجديدة للاتحاد الإفريقي من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، ويهدف إلى تحقيق الاندماج الإفريقي وتطوير الاقتصاد الرقمي للمنطقة، من خلال إنشاء خطة الألياف البصرية الذي يربط بين النيجر والجزائر ونيجيريا وتشاد على امتداد 4350 كيلومتر.

إن هذه الوصلة العابرة للصحراء تعد مشروعا موازيا للطريق العابر للصحراء، إذ أن ربط المناطق التي تمر عليها الإنترنت، سيما المناطق المعزولة سيقلل من اختلال التنمية في المنطقة، لهذا فالجزائر، استكملت إنجاز شطرها من الألياف البصرية على مسافة 2548 كيلو مترا[21].

إن النصوص القانونية الصادرة مؤخرا في مجال المالية وعلى رأسها القانون العضوي 18-15 المتضمن قانون المالية تؤكد أن الجزائر لديها كل الإمكانيات والمؤهلات المادية والبشرية التي تسمح برفع التحدي والمساهمة في التنمية الاقتصاد الوطني.

خاتمة:

وفي الأخير إن الإصلاح القانوني الذي تبنته الجزائر بإصدار القانون العضوي 18-15 المتضمن قانون المالية يبرز الرؤية المتبصرة للدولة إلى تطوير القطاعات الاقتصادية التي من شأنها المساهمة في خلق الثروة ومناصب الشغل والنهوض بالتنمية الاقتصادية إلى جانب فسح المجال أوسع للتعاون والشراكة في أفاق استراتيجية مختلفة على ضوء القانون رقم 22-18 المؤرخ في 28 جويلية 2022 المتعلق بقانون الاستثمار والذي دعم هو الأخر المسار التصحيحي للدولة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

ونخلص إلى مجموعة من التوصيات تخدم اقتصاد الدولة ويخدم طموحاتها نحو الارتقاء إلى اقتصاد ناجح ومنظم:

- العمل بكل شفافية على تجسيد القانون العضوي 18-15 المتضمن قانون المالية على أرض الواقع حتى نقول انه قانون يكرس ميزانية المواطن وليس مجرد حبر على ورق.
- إيجاد حلول عاجلة لمختلف المشاكل المتعلقة بالاستدامة المالية في الجزائر.
- الحرص مستقبلا على توجيه الموارد المالية للموازنة العامة وسبل توجيهها في ظل الأزمات المختلفة.
- الحفاظ على قدرتنا الاقتصادية، خاصة في ظل التقلبات الصناعية الغير مسبوقة.
- التأكيد والحرص واليقظة، على التقيد الصارم بإجراءات منع تصدير الموارد الغذائية الأساسية.
- ضرورة إدراج ما ينص عليه استعمال المنتوج الوطني، ضمن كل المشاريع والصفقات العمومية وخصوصا مع الأجانب.
-لا بد من تعزيز تكوين الإطارات في مجال التسيير المالي ومسايرة آليات تطبيق المقاربة الجديدة في مجال إدارة وتسيير الميزانية العامة.

قائمة المصادر والمراجع:

النصوص القانونية:

- القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 53.
- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 53.
- القانون رقم 22-18 المؤرخ في 28 جويلية 2022 المتعلق بقانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50.

المجلة:

- بغداد بن سني، بعث ديناميكية جديدة للتعاون الاستراتيجي، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، شارع بشير عطار، العدد 707، جوان 2022.
- باحث ميمونة، لعجوزي سهام، من أجل اقتصاد سيادي: تحديات وأفاق، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، شارع بشير عطار، العدد 710، سبتمبر 2022.

الرسائل والمذكرات الجامعية:
- أكحل محمد، القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية وإصلاح تسيير المالية العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، المجلد السابع، العدد الثاني، جوان 2022.
- حاج جاب الله أمال، الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي 18-15، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، نوفمبر 2021، المجلد السادس.

الندوات والملتقيات:
- ندوة وطنية من اجل الإنعاش الاقتصادي "معا من أجل رفع التحدي"، الجزائر العاصمة، من 4 إلى 6 جوان 2022م.
- حسين شرحبيل، تحديات الرقمنة الاقتصادية، جلسة عمل بين مشتركة بين دائرة الوزارية ومكتب الأمم المتحدة، الجزائر، 30 ماس 2022.
- فرقة يحث، تحديات وآليات تمويل الموارد العامة في الجزائر وسبل تطويرها وفق القانون العضوي 18- 15 المتضمن قانون المالية ، ملتقى وطني افتراضي ، المركز الجامعي أفلو، الأغواط، 9 جوان 2022.

الجرائد والنشرات التلفزيونية:
- قناة الحياة، لقاء الدوري لرئيس الجمهورية مع ممثلي الصحافة الوطنية، 30 جويلية 2022، على الساعة الثامنة مساءا.

الهوامش:

[1]- باحث ميمونة، لعجوزي سهام، من أجل اقتصاد سيادي: تحديات وأفاق، مجلة الجيش، الطباعة الشعبية للجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، سبتمبر 2022، العدد 710، ص 39.

[2]- الجريدة الرسمية، العدد 53.

[3]- الجريدة الرسمية، العدد 53.

[4]- حاج جاب الله أمال، الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي 18-15، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، نوفمبر2021م، المجلد السادس، ص 111.

[5]- أكحل محمد، القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية وإصلاح تسيير المالية العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد السابع، العدد الثاني، السنة جوان 2022، ص 710.

[6]- وكالة الأنباء الجزائرية، القانون العضوي لقوانين المالية سيكرس "ميزانية المواطن"، الخميس 20 ماي 2021، من الإنترنت، الموقع: www.aps.dz.

[7]- وكالة الأنباء الجزائرية، شارع الإخوة بوعدو، بئر مراد رايس، الجزائر وكالة الأنباء الجزائرية، 20 ماي 2021م.

[8]- الموقع: www.aps.dz.

[9]- محمد شريف صابة، الإصلاح الميزانياتي في المؤسسات والإدارات التبعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دليل مرجعي طبقا لأحكام القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، المفتشية العامة للمالية، ماي 2022، ص18.

[10]- الجريدة الرسمية، العدد 53، المرجع السابق، ص13.

[11]- الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 13.

[12]- باحث ميمونة، لعجوزي سهام، من أجل اقتصاد سيادي: تحديات وآفاق، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، شارع بشير عطار، العدد 710، سبتمبر 2022، ص 39.

[13]- فرقة يحث، تحديات وأليات تمويل الموارد العامة في الجزائر وسبل تطويرها وفق القانون العضوي 18-15 المتضمن قانون المالية، ملتقى وطني افتراضي، المركز الجامعي أفلو، الأغواط، 9 جوان 2022م.

[14]- ندوة وطنية من أجل الإنعاش الاقتصادي "معا من أجل رفع التحدي"، الجزائر العاصمة، من 4 إلى 6 جوان 2022م.

[15]- حسين شرحبيل، تحديات الرقمنة الاقتصادية، جلسة عمل بين مشتركة بين دائرة الوزارية ومكتب الأمم المتحدة، الجزائر، 30 ماس 2022م.

[16]- بغداد بن سني، بعث ديناميكية جديدة للتعاون الاستراتيجي، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، شارع بشير عطار، العدد 707 جوان 2022م، ص 8.

[17]- المرجع نفسه.

[18]- المرجع نفسه.

[19]- قناة الحياة، لقاء الدوري لرئيس الجمهورية مع ممثلي الصحافة الوطنية، 30 جويلية 2022م، على الساعة الثامنة مساءا.

[20]- وكالة الأنباء الجزائية، الطريق العبر للصحراء سيساهم في التكامل الاقتصادي للمنطقة، الثلاثاء 20 سبتمبر 2022م، من الإنترنت الموقع: www.aps.com.

[21]- زكريا حبيبي، أنبوب الغاز وشيكة الألياف البصرية: الجزائر دولة محورية في التكامل الاقتصادي الإقليمي، الجزائر اليوم، 27 يونيو 2022م، من الإنترنت الموقع: www.aljazairalyoum.dz.